

أركان الديمقراطية وشروط النظام الديمقراطي _ تطبيقات الديمقراطية

* أركان الديمقراطية .

- ١- سيادة الشعب .
- ٢- حكم قائم على رضا المحكومين .
- ٣- حكم الأغلبية .
- ٤- حقوق الأقلية .
- ٥- حقوق الإنسان الأساسية .
- ٦- انتخابات حرة ونزيهة .
- ٧- المساواة أمام القانون .
- ٨- إتباع الإجراءات القانونية المعتمدة .
- ٩- القيود الدستورية على الحكومة .
- ١٠- التعددية الاجتماعية والاقتصادية السياسية .
- ١١- قيم التسامح والواقعية .
- ١٢- التوافق والتعاون والتراضي بين أبناء الشعب .

* الشروط الأساسية للنظام الديمقراطي

- ١- الوصول إلى مستوى معين من التقدم والتطور يترتب عليه تحول اجتماعي واقتصادي .
- ٢- توافر الاستقرار السياسي لأنه أرضا خصبة لممارسه الديمقراطية .
- ٣- وجود وعي بالحياة الوطنية تشجع تطبيق الحريات .
- ٤- وجود قاسم مشترك بين أبناء الوطن الواحد وهو حب الوطن وطريقة بناءه .

٥- مستوى جيد من التربية والتعليم لتعزيز التحولات الديمقراطية .

٦- وجود قيادة تؤمن بإيماننا كبير بالديمقراطية تساهم في التحول الديمقراطي .

٧- حرية التمدن العالية التي تزيد من احتمال انخراط الناس في المهن الصناعية الذي يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي وحتى السياسي .

تطبيقات الديمقراطية .

المبحث الأول : المشاكل التي واجهت الدول العربية في تطبيق الديمقراطية

إن عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية واجهت نوع من الضعف والتهافت بسبب .

١- السلطة الأبوية .

٢- رسوخ القيم الاستبدادية .

٣- الخوف من الفتن والاضطرابات .

٤- التخلف الاقتصادي المرعب .

٥- أسباب نفسية وتاريخية .

ولكن واقع الحال فان الأسباب ترجع إلى ثلاث مجموعات رئيسية .

١- هشاشة الدولة

يعد العامل الجغرافي السياسي له الأثر الكبير على الدولة العربية بسبب الثروة النفطية مما جعلها عرضة لاستقطابات خارجية وداخليه أدى لفقدان الأمن والشعور الدائم بهشاشة الدولة فزاد شعور الحكومات برغبة في مواكبة متطلبات الدولة الحامية في التحولات السياسية الداخلية أكثر من حاجتها إلى التفاهم مع الرأي العام ولاعتمادها موافقة وتأمين شرعيتها فتجاهل مسألة الشرعية للسلطة أدى إلى الاستهتار بالشرعية والاتجاه إلى المبالغة بأهميته القوة والقهر كوسيلة للبقاء بها فهي أكثر بعدا عن الديمقراطية .

٢- المشاكل الاندماج الوطني

إن العامل الاجتماعي السياسي مع تطور حركة الاندماج الوطني أدى لصعود فئات عشائرية غير متقنة إلى السلطة العليا مما أدى إلى انهيار الثقافة السياسية وحل محلها التوازنات الطائفية والعشائرية وهذا ما ولد مجتمع عدائي للدولة وأكثر ميلا إلى السلطة وأكثر نضجا ووعيا سياسيا لكنه فقير أخلاقيا وهذا هو السبب في ميل الدولة للقيم العصبية والقبلية والطائفية القديمة .

٣- احتكار الثروة

إن العامل الاقتصادي السياسي وتفاوت نسب الدخل العام للأفراد زاد من التوترات السياسية بسبب الضغط المتولد من الأزمات الاقتصادية المحدقة بالبلد مع وجود العديد من النخب السياسية تعمل على تقليص النفقات وضغط الميزانيات لصالحها وهذا هو مكنم الخطر إذ بغياب دولة قوية يزداد القلق في كيفية بلورة سياسية شاملة تنمية تنهض بالبلد نحو تحقيق اقتصادي مثالي .

٤- انقسام نخب الشعب وغياب الاجتماع

وهذا سببه عقائدي لان المجتمع العربي يعاني من انقسام عقائدي بين العلمانية (المسيطرة على الدولة) والاتجاه الإسلامي (المسيطر على المجتمع) وبالتالي فالصدام بينهما يؤدي إلى انهيار المجتمع والدولة والقيود لذلك نقول لغرض إصلاح النموذج الديمقراطي لا بد من معالجة الأمور المسببة للضعف أعلاه ومحاربة سد اليأس ومواجهة المعارضة والخروج من روح الطفولة والتجرد من عقدة الفراغ التي نعيشها والمشاركة وتحمل المسؤولية حتى وان كان كنا خارج الحكم .